النشرة الشهرية لمعلومات السوق بالسودان

النشرة #27 مارس 2010

المحتويات:

1. رزنامة الحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري والمروي ومعدلات التضخم
2. أسعار الجملة الاسمية والحقيقية للحبوب (أشكال)
3. معايير التبادل التجاري وأسعار الخراف البلدية (أشكال)
4. تحليل السوق

الملخص:

حافظت أسعار الحبوب الغذائية علي مستوياتها العالية و ذلك في إمتداد للنمط السائد منذ شهر يوليو 2009 و يظهر ذلك في كل الاسواق الرئيسية بالسودان. حيث تجاوزت الاسعار معدلاتها الطبيعية كإنعكاس للإنخفاض الملحوظ في الكميات الواردة من الحبوب للأسواق مقارنة بالطلب عليها. حيث سجلت الخرطوم و التي تعتبر أكبر سوق إستهلاكي إرتفاعاً في أسعار الحبوب بلغ أكثر من 150% في شهر فبراير المنصرم مقارنة بمتوسط نفس الفترة للأعوام 2008 - 2005.و على الرغم من أن حدوث زيادة طفيفة في أسعار الحبوب في موسم ما بعد الحصاد يعد امر طبيعي (فبراير -- مارس) ،إلا أنه بالنظر إلى مستوى الأسعار الحالية فإن إستمرار الاسعار في إتجاه الإرتفاع يدعو للقلق وبشكل خاص في هذا العام. ما لم يتم الحد من تواصل إرتفاع اسعار الحبوب الغذائية يصبح مهدداً لحالة الأمن الغذائي الهش في مناطق النزاعات و مناطق الزراعة التقليدية .

هذه الإصدارة هي السابعة و العشرون من نشرة التحديث الشهري لمعلومات السوق بالسودان، والتي صممت خصيصاً لتزويد متخذي القرار والباحثين بالسودان بالأسعار الجارية واتجاهات السوق. إن المصادر الأساسية لمعلومات السوق بالولايات الشمالية الخمسة عشر هي وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وشركة خدمات الثروة الحيوانية. ستتضمن النشرة في المستقبل القريب بيانات مماثلة للعشر ولايات بجنوب السودان والتي من المؤمل أن يوفرها برنامج معلومات الأمن الغذائي المتكاملة لدعم القرار بجنوب السودان (SIFSIA-S). تركز الإصدارة بصفة أساسية على البيانات الخاصة بالذرة، الدخن، القمح، الإبل، الأغنام، الماعز والأبقار وذلك لأن مجموعة هذه السلع هي الأهم للأمن الغذائي والأكبر حجماً في التجارة والاستهلاك.

رسم بياني رقم 1 : أسعار الجملة الحقيقية (للذرة الفترية) بالخرطوم (مارس 2006 – فبراير 2010)

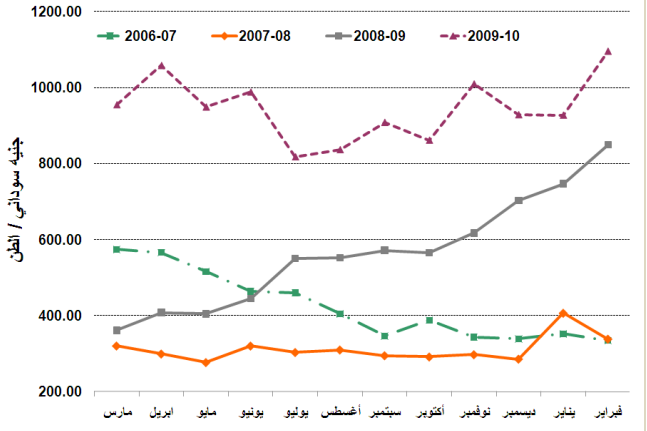

رسم بياني رقم 2 : مقارنة بين سعر التكافؤ للتصدير والأسعار المحلية للذرة بالقضارف (فبراير 2005 – فبراير 2010)

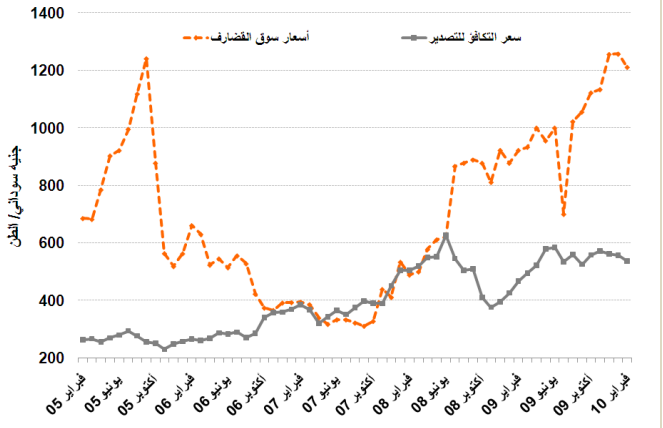

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات والجهاز المركزي للإحصاء. الأسعار العالمية من(وزارة الزراعة الأمريكية ومجلس الحبوب العالمي http://www.fao.org/es/esc/prices)

مشروع سيفسيا (SIFSIA) هو مشروع ممول من قبل المفوضية الأوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والفاو. ليس بالضرورة أن يكون ما ورد في هذه الإصدارة ممثلاً لوجهة نظر المفوضية الأوربية بالسودان أو حكومة السودان أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
رجاءً إرسال مقترحاتكم إلى alemu.asfaw@fao.org Yahia.Awadelkarim@fao.org

مشروع سيفسيا ممول من قبل المفوضية الاوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو. يهدف البرنامج الى رفع القدرات لحكومة الوحدة الوطنية في جمع و تحليل وتوزيع معلومات الأمن الغذائي. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

SIFSIA project is funded by European Union Stabex Funds and jointly implemented by the Government of National Unity (GNU) and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO). The project aims at strengthening the government capacity in collecting, analysing disseminating, and utilizing food security information. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

الشكل 1 : رزنامة لحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري[1] والمروي

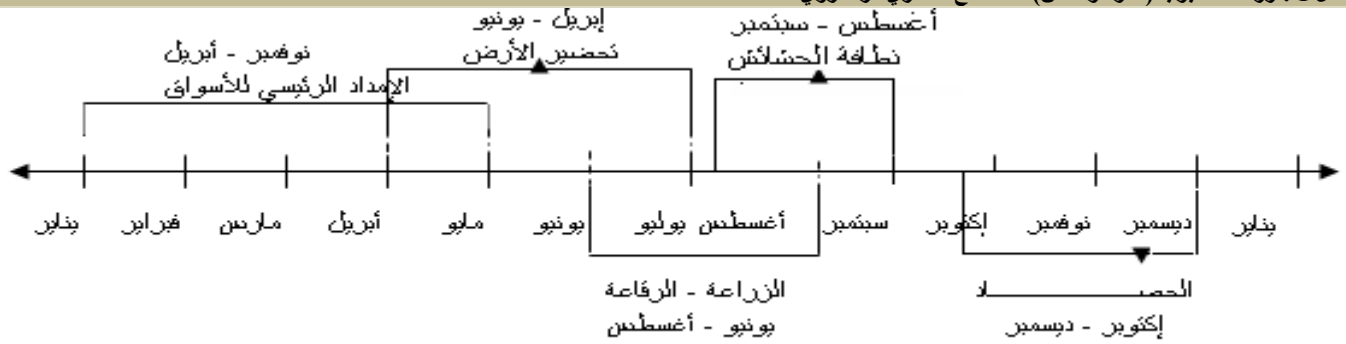

الشكل (2) : الرزنامه للقمح

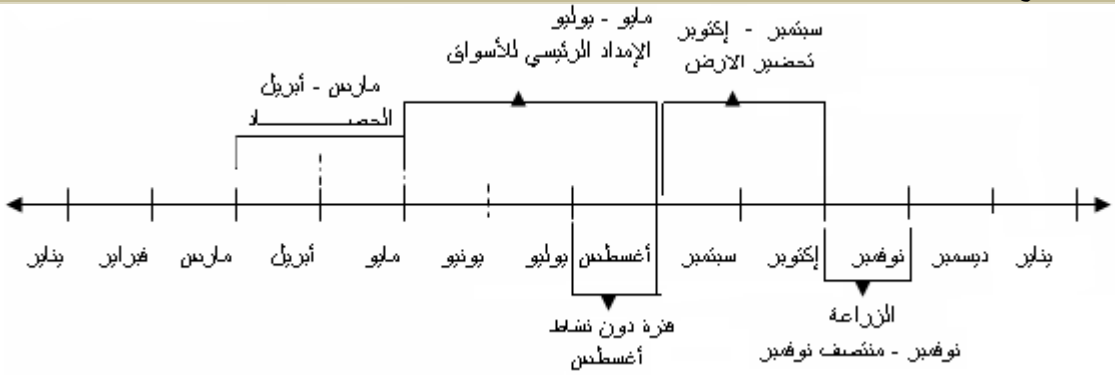

المصدر : وزارة الزراعة والغابات

رسم بياني 3 : الزيادة النسبية للأسعار – الأرقام القياسية للسلع الغذائية/ الأرقام القياسية للسلع غير الغذائية في السودان (فبراير 2009– فبراير 2010)

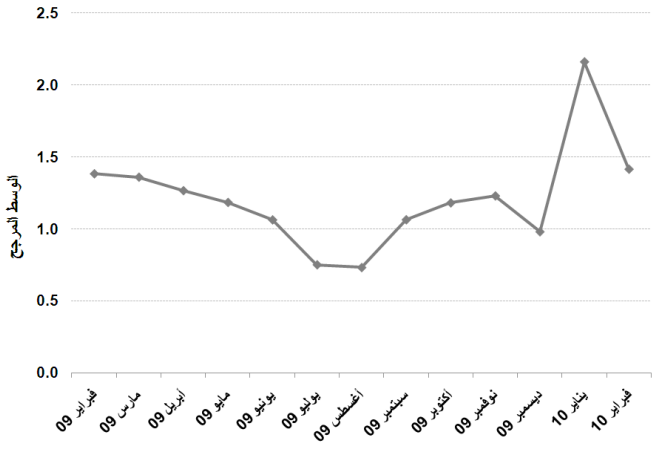

رسم بياني 4 : معدلات التضخم الشهرية بالسودان (سنة الأساس 2007 = 100) (فبراير 2009– فبراير 2010)

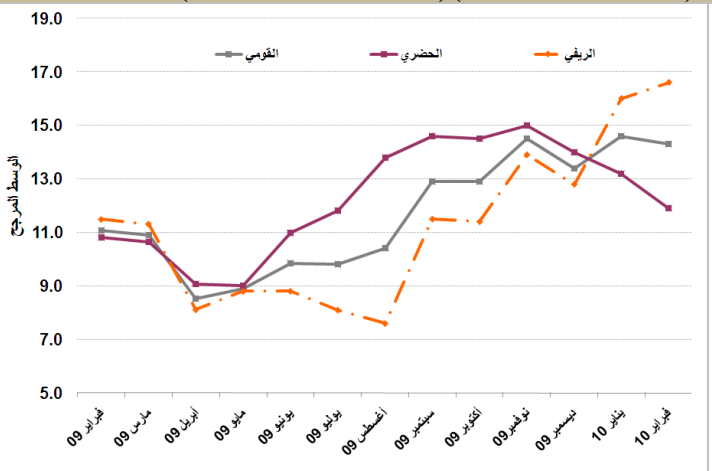

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم – السودان – الخرطوم.
ملحوظة: تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للزيادة السنوية في الأسعار واتجاهات معدلات التضخم واتضح إنها تعتبر مؤشراً لتحليل اتجاهات الدخل لكل المجموعات. كما تمت مراجعة الأرقام القياسية للمستهلك منذ ديسمبر 2008 وذلك استناداً على مراجعة مسوحات الإنفاق. إن التصاعد في الأرقام القياسية ومعدلات التضخم بالسودان هما الأعلى في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

رسم بياني رقم 5 : أسعار الجملة الاسمية للحبوب الأساسية بالخرطوم (فبراير 2009– فبراير 2010)

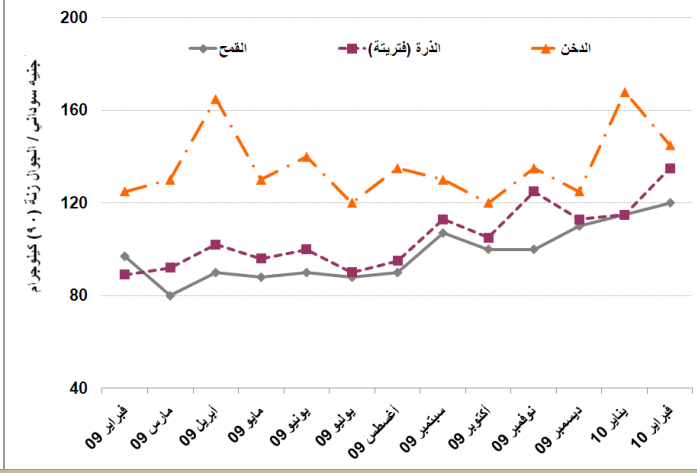

رسم بياني رقم 6 : أسعار الجملة الحقيقية والجارية للذرة (فتريته) بالخرطوم (فبراير 2009– فبراير 2010)

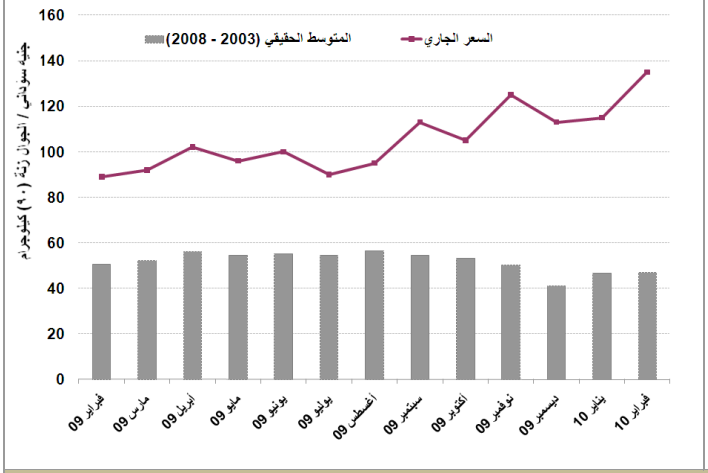

رسم بياني رقم 7 : أسعار الجملة الاسمية للذرة (فتريته) لبعض الأسواق المختارة (فبراير 2009– فبراير 2010)

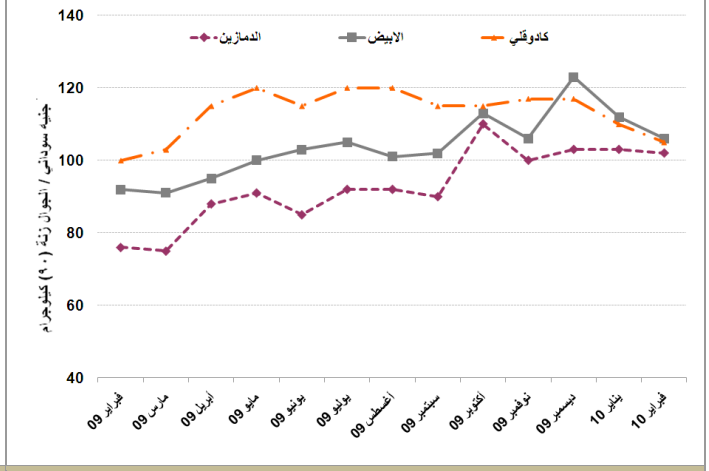

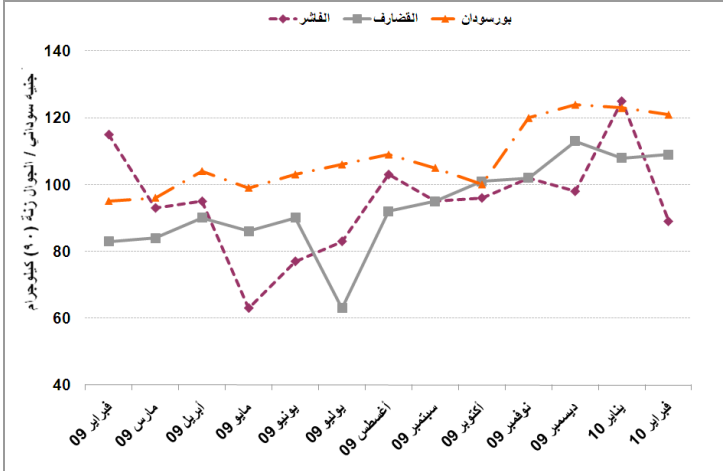

رسم بياني رقم 8 : أسعار الخراف البلدية بسوق السلام للماشية بأم درمان (فبراير 2009– فبراير 2010)

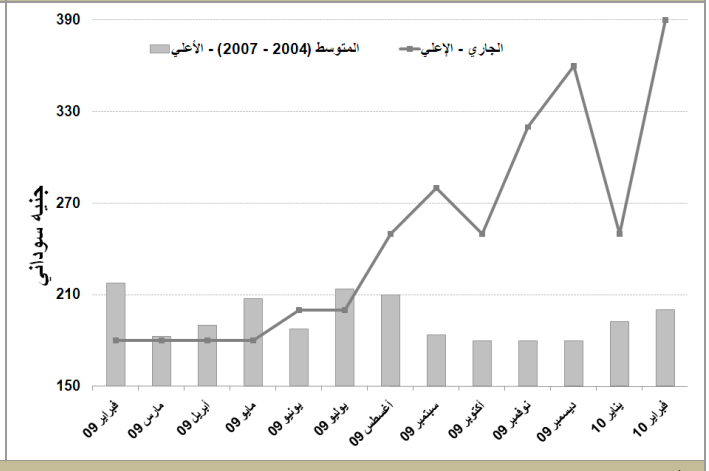

رسم بياني رقم 9 : معدل التبادل التجاري للخراف البلدية و الذرة (فتريتة) بسوق السلام للماشية بأم درمان (فبراير 2009– فبراير 2010)

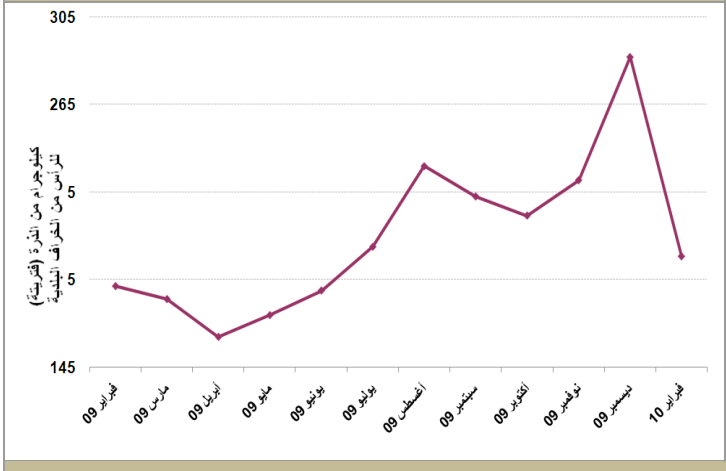

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات وشركة خدمات الثروة الحيوانية – الرسوم البيانية لـ سيفسيا- الشمال – (حكومة الوحدة الوطنية).

ملحوظات : 1- دونت الأسعار للحبوب بالجنيه السوداني للجوال زنة 90 كيلو جرام وللرأس من الخراف.

2- واحد جوال = 90 كجم،

3- متوسط فرق السعر بين الأعلى والأدنى للخراف البلدية يساوي 25 جنيه سوداني، سعر الأغنام في المتوسط للرأس زنه 13 كيلو جرام.
متوسط أسعار (2002 – 2007) تم تخفيضها وفقاً لقيم الأرقام القياسية الموازية لها.

4- معدلات التبادل التجارى عبر عنها بكميات الذرة التى تعادل رأساً من الأغنام.

تحليل السوق :

خلافاً للمعهود من سير إتجاه أسعار محاصيل الحبوب الغذائية ، يشهد هذا العام أرتفاعاً للأسعار خلال موسم الحصاد أو بقائها مستقرة على مستويات عالية و ذلك ، على عكس الاتجاهات الموسمية للاسعار لهذه الفترة من العام. فقد بلغ سعر الذرة في فبراير الماضي بالخرطوم و التي تعد أكبر مناطق الإستهلاك أكثر من 150% مقارنة بمتوسط السعر للخمس أعوام الماضية ، وأيضاً 17 في المئة عن الشهر السابق ، الشكل (6). إن التفسيرات المحتملة لتبرير هذه الزيادة في الأسعار المرتفعة تشمل : عدم كفاية الإمدادات من الحبوب ، تصدير كميات من الذرة بطرق غير شرعية إلى البلدان المجاورة ، إرتفاع تكاليف التخزين وقيام بعض التجار بالإحتفاظ بكميات كبيرة من الحبوب تحسبا لارتفاع أكثر في أسعارها. و يمكن أن نقراء من اوضاع السوق الحالية أن إنتاج الموسم السابق 10/2009 لم يزيد في مجمله عن المتوسط.

و تظهر معلومات شركة خدمات الثروة الحيوانية إلي أن معدلات التبادل التجاري مالت لصالح الرعاة في فبراير 2010 ، حيث ارتفعت أسعار المواشي بصورة أكبر من إرتفاع أسعار الحبوب. حيث اصبح بإمكان مربي و تجار الماشية الحصول على مزيد من كميات الحبوب مقارنة بالكميات المتداولة من ذي قبل. وربما يعزي ذلك لتواصل تصدير الماشية و بخاصة الضان للدول العربية المجاورة.

وبمقارنة أسعار الحبوب المحلية مع أسعار التكافؤ للتصدير (XPP) تظهر صورة مماثلة (حيث يقارن سعر السلعة المستوردة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، عند التسليم إلي نفس الموقع). حيث بلغت أسعار الذرة الرفيعة في القضارف مستوا أعلى بنحو 125 في المئة عن أسعار نفس السلعة إذا ما تم إستيرادها و تسليمها بمدينة القضارف ها المقابلة الجملة الدولية (الشكل 2). ولذلك فإن شراء الذرة من السوق الدولية يعتبر أرخص بكثير و ذلك على حد سواء للتجار والمستوردين و المنظمات التي تقدم معونات غذائية . و لذا تواصل استيراد المساعدات الغذائية من الخارج نسبة لقلة التكلفة مقارنة مع الشراء من الاسواق المحلية. وهذا يؤيد تصريحات سابقة ا عن الحاجة الملحة لفتح باب الإستيراد قبل الجهات المانحة وحكومة السودان لشراء جزء كبير من المعونة الغذائية لعام 2010 من السوق العالمية.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء ، فقد نهجت أسعار الحبوب الغذائية في المناطق الريفية نفس الإتجاه اللا معهود في السنوات السابقة حيث إرتفعت معدلات التضخم في المناطق الريفية من 16 ٪ في يناير 2010 إلى 16.6 ٪ فبراير 2010. بينما إنخفضت نفس المعدلات في المناطق الحضرية من 13.2 ٪ إلي 11.9 ٪. وانخفضت نسبة إلى التغيير في أسعار السلع الغذائية لغير الغذائية بشكل كبير. ومع ذلك ، إلا أن تضخم أسعار المواد الغذائية ما زال أعلي من معدلات المواد غير الغذائية. (الأشكال 3 و4).

و من المتوقع تواصل إرتفاع الأسعار خلال الأشهر المقبلة و ذلك بنفاذ الكميات المخزنة لدي المزارعين لدواعي إستهلاك أسرهم و من ثم توجههم نحو السوق لتلبية حاجاتهم الاساسية من الغذاء ، و هو الإتجاه الذي يتوقع إزدياده مع تواصل الإبتعاد عن موسم الحصاد لهذا العام (يونيو – اغسطس) الأمر الذي سوف يحول من فعالية أي مساعدات نقدية يتم توزيعها.

إن بلوغ الاسعار لهذه المعدلات سوف يضر كثيرا بالاسر الفقيرة التي تعتمد علي الاسواق للحصول علي إحتياجاتها من الغذاء خلال معظم أوقات السنة. إن تواصل شراء الحبوب من قبل جهاز المخزون الإستراتيجي ، البنك الزراعي السوداني ، والتجار ساهم في ارتفاع الأسعار ، الأمر الذي يحتم تنسيق أي تدخلات مستقبلية ، بما في ذلك عمليات الشراء الكبيرة حتى لا تزيد من تصاعد الأسعار. ونظرا لمحدودية الإمدادات الحالية ، يبدو أن التدخلات الحكومية بما في ذلك طرح كميات من الحبوب عبر وسائل مختلفة ،بجانب حظر تصديرها ليس كافية لمواجهة عوامل أخرى تؤدي لبقاء الأسعار بعيدة عن متناول الفقراء.

و علي الرغم من أن ظاهر الاسعار المرتفعة يمكن رؤيته كعامل محفز للمنتجين إلا أنه يؤدي حقيقة إلي تأكل القوة الشرائية للمستهلكين في البلاد و ينشاء عن ذلك إنخفاض الطلب الفعلي. و بما أن أكثر من 75% من الأغذية لسكان الريفيون بالسودان يتم حصولهم عليها بالشراء من الأسواق المحلية و غالباً ما يزيد إعتمادهم علي هذا المصدر خلال موسم الجفاف (مايو – أغسطس) و بالنظر إلي ان مصادر الدخل لمعظم هؤلاء السكان تعتبر محدودة ، فإن إستمرار إرتفاع الاسعار يعني ببساطة صعوبة الحصول علي الغذاء للغالب الاعم منهم. مما يؤدي إلي فشل الأسواق المحلية في تلبية طلباتهم. الأمر الذي يؤكد علي أن الجهود المبزولة و المقترحة (تقديم دعم نقدي من ديوان الزكاة، شراء لكميات من قبل هيئة المخزون الإستراتيجي و البنك الزراعي ...) يجب أن لا تؤدي إلي إختلال السوق، و أنه من المهم المتابعة اللصيقة لأوضاعه في الفترة المقبلة.